International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
IJFAES
Vol. (5), No. (2) February 2026 الإصدار (5)، العدد (2)

الحوكمة الرقمية ودورها في تفعيّل تطبيق المنافسة ومنع الاحتكار في العراق

علي عبد الهادي سالم
أ.م.د، قسم تقنيات إدارة الأعمال، كلية الهدى الجامعة، الأنبار، العراق
ali.a.hadi@uoa.edu.iq

جمال علي عبد الهادي
م.م، ديوان محافظة الأنبار، الأنبار، العراق
jamal996ali@gmail.com

المستخلص

تلاقي الحكومة الرقمية اهتماما بارزاً، نظراً لمدى فاعليتها وتنوع استخداماتها للتحول والاستدامة والابتكار في العصر الرقمي، وهي إعادة ابتكار الأعمال بواسطة طرق جديدة لإدماج وتكامل المعلومات وتوفير فرصة إمكانية الوصول إليها عبر المواقع الإلكترونية، وهي أسلوب جديد ومتطور، وتوفير استراتيجية موحدة وقيادة فعالة لتوجيه وتحفيز استخدام التقنية لرفع مستوى الأداء وتفعيل دور الرقابة على العلميات ومخرجاتها، وتنظم حركة التحول الرقمي وسياسات التشغيل والمنافسة والأداء لتعمل كجهاز استشعار مسبق لاتخاذ القرارات واعتماد الحلول والمعالجات المناسبة.

وتؤدي الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي دوراً بارزاً في تحفيز المنافسة في التجارة والإنتاج وتنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفساد والروتين والتهرب الضريبي، وفي تنشيط إجراءات جهاز التقييس والسيطرة النوعية لتعزيز المنافسة وفي حماية الشركات الناشئة (الحمائية) والحد من الاحتكار. لذلك لابد من تهيئة متطلبات التحول الرقمي لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، وتطوير القطاعات الفاعلة وخلق البيئة والمناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية والتطور، وتتيح الحوكمة الرقمية التحول الى الاقتصاد المعرفي والبدء بالمرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الرقمية، المنافسة، منع الاحتكار، التنمية المستدامة.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
IJFAES
Vol. (5), No. (2) February 2026 الإصدار (5)، العدد (2)

Digital Governance and its Role in Activating Competition and Preventing Monopoly in Iraq

Ali Abdulhadi Salem
Dr., Department of Business Administration Technologies, Al-Huda University College, Anbar, Iraq
ali.a.hadi@uoa.edu.iq

Jamal Ali Abdulhadi
Msc., Anbar Governorate Diwan, Anbar, Iraq
jamal996ali@gmail.com

Abstract

Digital government is receiving significant attention due to its effectiveness and diverse uses for transformation, sustainability, and innovation in the digital age. It is the reinvention of businesses through new methods for integrating and integrating information and providing access to it via websites. It is a new and advanced approach, providing a unified strategy and effective leadership to guide and motivate the use of technology to raise performance and activate the role of oversight over processes and their outcomes. It regulates the digital transformation process, employment policies, competition, and performance, acting as a pre-sensor for decision-making and adopting appropriate solutions and treatments.

Digital governance and economic intelligence play a prominent role in stimulating competition in trade and production, stimulating small and medium-sized enterprises, reducing corruption, red tape, and tax evasion, and in activating the procedures of the Standardization and Quality Control Authority to enhance competition, protect emerging companies (protectionism), and limit monopoly. Therefore, it is necessary to prepare for the requirements of digital transformation to regulate competition, prevent monopoly, develop active sectors, and create an environment and climate conducive to foreign investment and development. Digital governance enables the transition to a knowledge economy and begins with the fundamental foundations of sustainable development.

Keywords: Digital Governance, Competition, Antitrust, Sustainable Development.

1. المقدمة

في ظل الثورات المتسارعة التي شهدها العالم في العلوم والتكنولوجيا وازدياد استخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات وازدياد حجم المعلومات وكفاءة الحوسبة حتى بات يطلق عليه العصر الرقمي، وكذلك انتشار العولمة والتحرر المالي وتزايد حدوث الأزمات المالية والحمائية والتوسع التجاري، مما أدى الى تعقيد عملية التحكم والإفادة من التطبيقات التقنية، فزاد الاهتمام بالحوكمة الرقمية وظهرت أهمية الترابط بين التقنية والحوكمة بهدف تطوير بيئة الأعمال وتحسيّنها وتكاملها، وإقامة علاقات تطبيقية بين منظومة الأعمال وأنظمة التقنية، وتوجيه ورقابة الاستخدامات الحالية والمستقبلية فظهرت حوكمة التحول الرقمي التي لا تقف عند حدود العمليات التقنية بل تتعداها لتكون منظراً شمولياً يدور حول القضايا العلمية والتنظيمية فهي توفر استراتيجية موحدة، وقيادة فعاّلة التوجيه، وتحفيز استخدام التقنية لرفع مستوى الأداء، وتعميّق دور الرقابة على العمليات وتحسين المنافسة وعلى المخرجات وتمنع الاحتكار، وبذلك تحقق الحوكمة الرقمية قيمة ملموسة للمؤسسة، وتدعيم أهداف العمل واستراتيجيته.

أ. أهمية البحث

فضلاً عما سبق ذكره في أعلاه، ومما سيأتي لاحقاً، وفي ظل التطور التقني والتحديات المتزايدة لإدارة وتسيير الأعمال للمؤسسات والدولة في المجال الاقتصادي لضمان المنافسة الحرة ولمنع الاحتكار لكل مجالاته فإن الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي توفر الأساس والآلية والأدوات اللازمة لمواجهة ذلك.

ب. إشكالية البحث

على الرغم من التطور الكبير في التكنولوجيا والحوكمة الرقمية في ظل العصر الرقمي إلا أنَّ عملية استخدام وتطبيق الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي لا يزال ليس بالمستوى المطلوب لتحسين أداء المنافسة ومنع الاحتكار وتحقيق تقدم في خطوات التنمية المستدامة.

ت. فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: إنَّ الحوكمة الرقمية إذا ما اعتمدت بشكل جيد فأن لها دور وفاعلية كبيرة لتفعيّل تطبيق المنافسة ومنع الاحتكار وتحقيق التنمية المستدامة.

ث. أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توضيح مضمون الحوكمة الرقمية وتبيان أهميتها ودورها، والخصائص والمحددات ومعاييرها، ولماذا نسعى لها واعتمادها وتعزيز دورها في التطبيق.
2. التركيز على بيان دورها في أهم المجالات ذات الصلة بالمنافسة ومنع الاحتكار والتنمية المستدامة.
3. توضيح أهم المتطلبات اللازمة لتعزيز دورها في تحسين المنافسة ومنع الاحتكار وصولاً إلى التنمية المستدامة.

ج. منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والاستنباط من المعلومات والمعطيات لتسليط الضوء على أهمية ودور الحوكمة الرقمية – والذكاء الاقتصادي لمواجهة منع الاحتكار والمنافسة الضارة بالعملية الإنتاجية والتجارية في ظل القانون.

ح. هيكلية البحث

من أجل إثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه فقد قسم الى مباحث أساسية: جاء الأول منها: الحوكمة الرقمية – الإطار المفاهيمي، أما الثاني فكان عن: قانون المنافسة ومنع الاحتكار (الدوافع والأهداف والقيود) والمبحث الثالث جاء بـ (دور الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي في تحسين المنافسة ومنع الاحتكار) وجاء المبحث الرابع تحت عنوان (متطلبات التحول لتنظيم وتفعيّل المنافسة ومنع الاحتكار في العراق).

وقد خَتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات بهذا الصدد.

المبحث الأول: الحوكمة الرقمية -الإطار المفاهيمي -المتطلبات والمحددات

أولاً: مفهوم/تعريف الحوكمة الرقمية:

إنَّ مفهوم الحكومة هو ترجمة مختصرة للمصطلح (Corporcte Governance) والتي تعني علمياً (أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة).

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف لهذا المصطلح بحسب وجهة نظر من يقدمه، فمنها:

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، تُعّرفها: بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين. (مركز المشروعات، 15:2020).
- الحوكمة: هي مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة /المؤسسة والرقابة عليها عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين،

وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئة للمؤسسة والمنظمة. (السيدية، 2018: 253).

- الحوكمة الرقمية: هي إعادة ابتكار الأعمال بواسطة طرق جديدة لإدماج وتكامل المعلومات وتوفير فرصة إمكانية الوصول إليها من خلال موقع إلكتروني.
- الحكومة الرقمية: هي أسلوب جديد ومتطور، بل هي ثورة تقنية معلوماتية قادت إلى نقلة نوعية في تقدم الأجهزة الحكومية والقطاعات الأخرى من الإدارة التقليدية إلى التعاملات الإلكترونية (الحكومة الإلكترونية) وهي تطبيق التقنيات، وقدمت فوائد عديدة ونتائج جيدة وفعالة.
- الحكومة الرقمية: تتضمن أنماط جديدة من الإدارة والقيادة وتحتوي مضامين أوسع وأشّمل من الحكومة الإلكترونية: وهي تترافق مع أربعة مصطلحات في المواطنة، المسؤولة، والمشاركة والتخويل والتمكين. (عبيد، 80:2023)

ثانياً: خصائص ومقومات الحوكمة الرقمية: (عبيد، 2023: 38):

1. المشاركة: توفير الظروف والآليات المناسبة لإشراك المدراء والموظفين.
2. الانضباطية: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
3. الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث وتدقق أكثر للمعلومات وسهولة الحصول عليها وعرض الحقائق بدقة ووضوح.
4. الشرعية، هي سيادة القانون وقبول القرارات ضمن حكم القانون والعدالة.
5. الاستقلالية، أي عدم وجود ضغوط وتأثيرات غير لازمة للعمل.
6. المساءلة: تعني خضوع صانعي القرارات إلى المساءلة من قبل الأطراف المعنية.
7. الاستجابة: هي سعي الأجهزة المحلية لخدمة الأطراف كافة.
8. المسؤولية الاجتماعية، أي النظر إلى المؤسسة /المنظمة كمواطن جيد ضمن المجتمع.
9. العدالة: أي احترام حقوق المجموعات لأصحاب المصالح في المؤسسة.
10. الكفاءة والفعّالية: أي القدرة على تحويل الموارد إلى برامج مشاريع التلبية احتياجات المواطنين.
11. الرؤية الاستراتيجية: أنْ يتمتع صانعوا القرارات برؤية استراتيجية حول الحوكمة وعلاقتها بالتنمية المستدامة والتركيز على تحليل الظروف البيئية والاستفادة من الفرص المتاحة بالاستناد إلى معطيات الحوكمة الرقمية والتحضير والتهيؤ لمواجهة التحديات والمخاطر المحتملة.

ثالثاً: أهمية تطبيق الحوكمة الرقمية (الإلكترونية):

1. وجود الحوكمة الرقمية يُعدّ إطاراً قانونياً يحكم الخدمات الإلكترونية.
2. تساعد الحوكمة الرقمية على تقسيم أداء الإدارة العليا والتنفيذية في المنظمة.
3. تساعد الحوكمة الرقمية على تكامل واتساق استراتيجية المنظمة مما يؤدي إلى إضافة قيمة حقيقية لها.
4. هي ترجمة حقيقية فعلية في أرض الواقع لتكون رشيدة وتقديم الخدمات اللازمة.

رابعاً: أسباب ظهور الحوكمة الرقمية (الإلكترونية):

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ظهور الحوكمة الرقمية ويمكن أن نستند إلى أهم هذه الأسباب ومنها: (مركز المشروعات، 2020: 62):

1. الأسباب السياسية والتي تمثلت أساساً في:

أ. ظهور العولمة، في أبعادها المختلفة وطرح النموذج وعالم القرية الصغيرة.

ب. تنافس السياسيين حول كسب رضا الجمهور من خلال تقديم خدمات أسهل وأسرع وبالمباشر.

ت. دعم البنك الدولي ومؤسساته المشاريع والحوكمة الإلكترونية في الدول النامية.

2. الأسباب التكنولوجية وأهمها:

أ. ظهور شبكة الإنترنت وفاعليتها وتغطيتها.

ب. أصبحت أسعار مستلزمات المعلوماتية معقولة جداً ومتاحة.

ت. تطوير مستويات عالية من تشفير البيانات وأصبحت الثقة بالشبكة وأمنها ممكن.

ث. ابتكار تقنية الإمضاء الإلكتروني.

3. الأسباب الاقتصادية ومنها:

أ. ظهور التجارة الرقمية (التجارة الإلكترونية).

ب. وفرت التكنولوجيات الحالية خفض مستويات التكاليف استخدمتها حكومات الشركات، وإنجازها إلكترونيات دون تحمل كلف الورق والوقت والجهد واختصار الإجراءات الإدارية.

ت. التوجه نحو المشاريع المختصة، وما يتطلبه تواصل مع العمليات المختلفة لتحقيق مجالات عمل مختلفة وتفعيل الأداء.

خامساً: المتطلبات الجوهرية لتطبيق الحوكمة الرقمية: (عبيد، 2023: 230)

1. التزام الإدارة العليا بدعم وتبني مشروع الإدارة بالحوكمة الرقمية.
2. التخطيط الاستراتيجي لعملية التحول نحو عالم الرقميات والأجهزة التقنية.
3. وضع خطة متكاملة للاتصالات الشاملة بين جميع الإدارات والجهات المعنية.
4. التركيز على دراسة حاجات العملاء وتلبيتها بيسر وسهولة.
5. الاهتمام بالعاملين القائمين بتقديم طموحات الإدارة الإلكترونية.
6. الدراسة المتكاملة للإجراءات لمعدلات الأداء.
7. التركيز على ترابط نظم الخدمات.
8. التركيز على القدرات الفنية والتقنية لمختلف القطاعات.

سادساً: لماذا نحتاج إلى حوكمة التحول الرقمي:

ترتب على ثورة الاتصالات والمعلوماتية وتوسع وانتشار التقنية زيادة الترابط بين (التقنية والحوكمة) بهدف تطوير بيئة الأعمال وتحسينها وتكاملها وهيكلية العمليات والإجراءات مع استراتيجيات المؤسسات وتفعيل خدمة التحول الرقمي في الوحدات، وبهذا تشكل الحوكمة الرقمية طريقاً واضحاً لتسهيل الأعمال بشكل يواكب التطور ويضمن توازناً مناسباً بين أصحاب المصالح. وكذلك ترتب على التطور السريع والمتنامي في التقنية للأعمال والمعلومات ظهور منتجات وتطبيقات جديدة تستخدم في كل المجالات مدعومة بتطور الاتصالات المتاحة والممكن الوصول إليها عبر الإنترنيت، وقد أحدث ذلك تغيرات متسارعة في مجال الأعمال والتوقعات مما عزز الاستجابة السريعة للطلبات وإمكانية الحصول على الاحتياجات وإمكانية استخدام التقنية لجميع الوحدات والقطاعات.

وقد أدت التقاطعات بين التقنية ووحدات الأعمال إلى توفير استراتيجية موحدة وقيادة فعالة لتوجيه وتحفيز استخدام التقنية لرفع مستوى الأداء وتفعيل دور الرقابة على العمليات ومخرجاتها، وهكذا برزت (حوكمة التحول الرقمي) للعمل على الموائمة بين الاستراتيجية العامة للمؤسسة وخطط التشغيل اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وبين الخطة التقنية متشابكة في التشغيل والتمويل: وأن تشمل حوكمة التحول الرقمي على آليات لتحديد المسؤوليات وضمان أهداف المؤسسات مع قياس أنواع العوائد الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

وبذلك تحقق الحوكمة الرقمية قيمة ملموسة للمؤسسة وتدعم أهداف العمل واستراتيجياته وتحسين استثمار

المواهب وصنع القرار بعيداً عن التأثيرات الاجتماعية والعاطفية وإيجاد إدارة فعالّة، لتستمر مرحلة التحول الرقمي، وهو إطار مرن يمكن تعديله وتحسينه وتنظيم حوكمة التحول الرقمي وسياسات التشغيل البيئي بعناصر البيئة والتغيرات المناخية. إنَّ التطور التكنولوجي وثورة المعلومات أرست ثقافة إلكترونية وأصبحت سمة من سمات العصر الحديث والتي طبعت شكل العصر (عصر المعلوماتية والتقنية) والانتقال إلى مجتمع التكنلوجيا الرقمية.

سابعاً: أهداف الحوكمة الرقمية:

من بين أهم الأهداف التي تسعى الحوكمة الرقمية الإلكترونية لتحقيقها هي: (كريم، 2023: 62)

1. تقديم الخدمات لذوي المصلحة بطريقة سهلة وسريعة ومنخفضة التكاليف.
2. إتاحة المعلومات عن كافة التعاملات بين المؤسسة وعملائها على شبكة الإنترنيت.
3. زيادة الوقت المتاح لتأدية الخدمة، للحصول عليها في أي وقت دون تحديد للوقت.
4. تحديد متطلبات الحصول على الخدمة والنماذج المطلوب بما يمكن من استكمالها قبل الذهاب لمكان أداء الخدمة وتخفيض الوقت والجهد لأداء الخدمة.
5. الارتقاء بثقافة ووعي الموظفين في الإدارات من خلال تشجيعهم على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.
6. توفير مناخ ملائم للاستثمار يعمل على تخفيض المعوقات والإجراءات التي تحول دون جذب المستثمرين والشركات في مجال التكنولوجيا.
7. رفع كفاءة أداء المؤسسات والإعداد للاندماج في النظام العالمي لمواكبة نظم المعلومات الحديثة المتبعة: (عبود 2020: 232).
8. تحقيق الشفافية من خلال إتاحة المعلومات بصورة متكاملة للعاملين كافة.

ثامناً: فوائد الحوكمة الرقمية:

تتوزع فوائد الحوكمة الرقمية على مجالات عديدة وواسعة وتستفاد منها كل أو معظم الأنشطة والفعاليات، ويمكن أن نشير إلى بعضها وكالآتي: (سلمان، 2020: 232)

1. الفوائد الاقتصادية:

- توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملين بالحوكمة الرقمية.
- يكون المفهوم الاقتصادي بذهاب السلعة، والخدمة إلى العميل وليس العكس.

- توحيد الجهود في بوابة إلكترونية واحدة بدلاً من تشتيت الجهد وازدواجية وتقاطع بعض الإجراءات التقليدية.
- فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الرقمية والتجارة الرقمية عن طريق استخدام التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات نفسها.

2. الفوائد الإدارية:

- الأخذ بمفهوم الإدارة الإلكترونية وتنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي والعمل بروح الفريق (التشاركية).
- القضاء على البيروقراطية والروتين في الإدارة التقليدية.
- اختصار الهرم الإداري التسلسلي الطويل والإسراع في تنفيذ الإجراءات.
- تسهيل عملية الرقابة والإشراف على أداء المؤسسة من خلال الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية والإفصاح.

3. الفوائد الاجتماعية:

- تحفيز المواطنين لاستخدام الحوكمة الرقمية لتكوين مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عمر المعلوماتية.
- تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية.
- تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الإلكترونية.

تاسعاً: محددات /معوقات الحركة الرقمية:

إن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توفر مجموعتين من المحددات وهي: (مركز المشروعات: 2020، 234)

- **المحددات الخارجية:** وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، ممثلاً بالقوانين المنظمة للنشاط، تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار كفاءة القطاع المالي والمصرفي في تمويل المشاريع وفاعلية الأسواق، كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية والمؤسسات الخاصة والمحاسبين القانونيين، والمؤسسات الذاتية، والمهن الحرة وكلها تقع ضمن ما يسمى بالأمور التنظيمية للمحددات الخارجية.
- **المحددات الداخلية:** وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات والمساهمين ومجلس الإدارة والإدارات والوحدات الأساسية والأقسام فالحوكمة تساعد على نمو القطاع

الخاص ودعم قدراته التنافسية، ويمكن أن نشير إلى بعض المعوقات بهذا الصدد ومنها:

- قلة المشاركة من طرف المواطنين وقلة الاطلاع على مواقع الهيئات والمؤسسات.
- التكاليف المرتفعة للبنية التحتية اللازمة لضمان عمل الحوكمة الرقمية.
- ضعف الرأسمال البشري من حيث الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- قلة انتشار المعلومات وصعوبة الوصول إليها عند الحاجة بالسرعة.
- ضعف التغطية في شبكات الإنترنيت وتغطيتها.
- الطبيعة البشرية وثقافة الأبواب المغلقة والخوف من التكنولوجيا وتطبيقاتها.

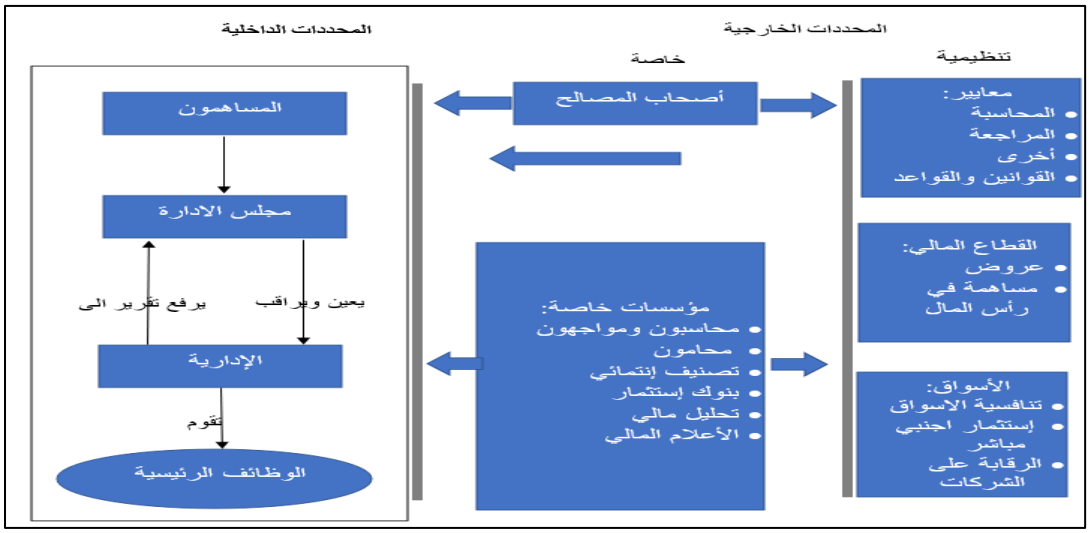

شكل (1): المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة الرقمية (المصدر: مركز المشروعات الدولية الخاصة في الإصلاح الاقتصادي، النشرات الدولية، أعداد متفرقة)

عاشراً: معايير الحوكمة الرقمية:

أولاً: معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: (OECD)

توصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير في عالم 1999، ثم أجريت بعض التعديلات لها عام 2004، ومنها: (سلمان، 2020: 25)

1. ضمان توفر إطار فعّال بجودة وأساس لحوكمة الشركات، يتسم بالشفافية والكفاءة.
2. حماية حقوق جميع المساهمين، (ملكية الأسهم، مجلس الإدارة، المراجعة، الاجتماعات وغيرها).

3. المساواة في التعامل مع جميع المساهمين (حقوق المساهمين، التصويت، الاطلاع).
4. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة.
5. الإفصاح والشفافية، عن المعلومات وتوقيتاتها.
6. مسؤوليات مجلس الإدارة (الهيكل، الواجبات، الأشراف).

ثانياً: معايير مؤسسة التمويل الدولية:

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عالم 2003 مجموعة من القواعد والتدابير كوجهات عامة تراها أساسية لدعم الحكومة الرقمية في المؤسسات على تنوعها سواء كانت مالية أو غير مالية وعلى أربعة مستويات:

1. الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
2. خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.
3. إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محلياً.
4. اعتماد القواعد والتدابير الخاصة وتوفير البيئة اللازمة لتحقيقها.

ومع تسارع التحول الرقمي في الدول المتقدمة والمسار المتصاعد البعض الدول النامية والشركات تصبح المعلومات والبيانات قوة، وفي ضوء ذلك يمكن للشركات والمؤسسات إعادة استراتيجياتها عن في ظل المنافسة المحتدمة بين الدول والشركات فأن الذكاء الاصطناعي والحزمة التقنية (Band Tasty)، يقدم حلول مبتكرة لمعالجات تسهم في التغيير الأفضل وبناء فرص لمواكبة العصر الرقمي، وبالتالي كيف نصنع مستقبلنا اليوم.

المبحث الثاني: قانون المنافسة ومنع الاحتكار: (الدوافع -الأهداف -القيود)

أولاً: الدوافع لإقرار قانون المنافسة ومنع الاحتكار:

شُرع وأُعتمد قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم 14 لسنة 2010، والمكون من خمسة فصول أساسية، تضمن الأمور الآتية: المفاهيم والمضمون والأهداف ومجال سريان القانون، ثم المجلس وصلاحياته والإجراءات والممارسات، لينتهي بالأحكام الختامية للقانون.

وأن الغرض الأساس لتشريع قانون المنافسة ومنع الاحتكار، هو لمنع وحظر أي ممارسات أو اتفاقات بين المشروعات الاقتصادية التي من شأنها الإضرار بالمنافسة أو تقييدها. وتقوم المنافسة بالأساس على حرية المشروعات التجارية في أنشطتها التجارية في التعامل مع غيرها أو رفض التعامل معها إذا كان مبني على أساس

مسوغات لحماية المنافسة من الممارسات المحظورة على المنافسين والمستهلكين والاقتصاد الوطني، وأن حرية الأسعار من مبادئ المنافسة الحرة، إذ تتحدد أسعار السلع والخدمات بحرية في ضوء قواعد سوق المنافسة. وأن المنافسة تسهم في تطوير الأنشطة التجارية للتجار والمستهلكين والاقتصاد الوطني، وتشكل المنافسة حافزاً للابتكار والإبداع، لكن قد تظهر بعض الممارسات الضارة بالتجارة والمنافسة وتعد انتهاكاً وخطراً على المنافسة المشروعة، لتشكل هذه الممارسات قيود وتنعكس بآثار سلبية على المنتجين والتجارة والمستهلكين وصولاً إلى الاقتصاد الوطني.

ولهذا فإن الدوافع الأساسية لوضع قانون المنافسة ومنع الاحتكار لحماية التجار والمتنافسين خارج إطار المنافسة السليمة، أي ضد الممارسات غير المشروعة والتي تعد انتهاكاً للقانون والتعامل التجاري بأعرافه ومواثيقه التجارية. وكذلك الدافع الأساس لها أيضاً هو لحماية الأسعار وجودة المنتجات والخدمات، والتي حصيلتها تنعكس على حماية المستهلك والاقتصاد الوطني، وحق المستهلك بالاختيار من بين البدائل للسلع والخدمات، وحصوله على المعلومات الكافية والدقيقة عن السلع للحصول على منتجات بجودة عالية وبأسعار مناسبة.

مضمون سوق المنافسة والاحتكار في النظرية الاقتصادية:

من بين الأنشطة الاقتصادية الفعالة تأتي التجارة والتبادل التجاري بين الأفراد والمؤسسات والدول، وتعتمد التجارة على مفاهيم ومبادئ الثقة والائتمان المصالح والمنافع التي يعمل بموجبها التجار والمؤسسات، وهي أساس العمل التجاري ضمن إطار السوق (Market)، وأن عناصر السوق هي:

1. البائعون (المنتجين والتجار المتنافسون).
2. المشترون (المستهلكون).
3. السلع والخدمات (بموجب الأسعار والجودة).

أنواع الأسواق:

ويمكن أن تقسم الأسواق إلى الآتي:

1. سوق المنافسة التامة.
2. سوق الاحتكار.
3. سوق المنافسة الاحتكارية.
4. سوق احتكار القلة.

وسنركز على سوق المنافسة والاحتكار فقط (موضوع المؤتمر والقانون).

1. سوق المنافسة التامة:

هو صورة مثالية تصف حالة المنافسة التامة نظرياً لا وجود لها واقعياً، ومن خلاله تستطيع دراسة الأنواع الأخرى. يتطلب قيام سوق المنافسة التامة لأربعة شروط هي:

أ. وجود عدد كبير من البائعين والمشترين في السوق.

ب. تجانس المنتوج وانعدام الاختلافات.

ت. حرية الدخول والخروج من السوق وعدم وجود العوائق.

ث. المعرفة التامة بالسوق والمعلومات الكاملة.

2. سوق الاحتكار التام: Monopoly Market هو السوق المناقضة لسوق المنافسة التامة، وتعني البائع المنفرد علماً أنه يتعرض للضغوط التنافسية ولكن بدرجات مختلفة. تتميز سوق الاحتكار التام بالميزات الآتية: (علاوي، 178:2011)

أ. وجود عوائق للدخول إلى السوق أو ضمن الصناعة.

ب. وجود منشأة واحدة تقوم بالإنتاج.

ت. تنتج المنشأة سلعة لا مثيل لها في السوق.

وينشا الاحتكار من مصادر عديدة أهمها:

أ. التحكم أو السيطرة على مورد إنتاجي أو أكثر ليتمكن من احتكار سلعة، وبذلك تكون له القدرة على رفع أسعار المنتجات والتحكم بالسوق.

ب. الموانع القانونية: إن فرض قيود قانونية تحد من دخول منافسين إلى الصناعة، وكذلك إجراءات الاختراع تضمن حق الاحتكار، ونظام التراخيص يعد مانعاً من الدخول إلى الصناعة.

ت. ضخامة التكاليف اللازمة لإنشاء مصنع ينتج بكفاءة ويسمى ذلك بالاحتكار الطبيعي. وتعتمد قدرة المحتكر وقوته السوقية على رفع السعر على عوامل أساسية هي:

1. درجة مرونة الطلب على منتجاته (الطلب غير مرن) فيمكن رفع السعر.
2. صعوبة الدخول إلى الصناعة، تزيد من هيمنة المحتكر وقوته في السوق.
3. وجود درجة عالية من التركز والسيطرة على جزء في الإنتاج في السوق.

ثانياً: أهداف قانون المنافسة ومنع الاحتكار:

1. يهدف قانون المنافسة ومنع الاحتكار إلى تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية التي تلحق الضرر بالمجتمع والاقتصاد. (المادة 1 من القانون).
2. حماية التاجر والمستهلك والاقتصاد في وقت واحد. لذا تبرز حمايتها في الوسائل غير المشروعة، لأن انحرافها يؤدي إلى أن جميع العناصر المستفيدة ستتضرر بحسب الوسيلة والأساليب المستخدمة.
3. يتصدى نظام المنافسة من الممارسات التعسفية، فلا يسمح بالاحتكار ولا التمييز بين التجار ولا المقاطعة وغيرها من الممارسات المُتضررة بالمنافسة. (محمد .2016: 91).
4. خطر الاندماج بين الشركات وحدد الشروط لهذا الاندماج. وحدد القانون من يقوم بالممارسات الاحتكارية المضرة (المستثمرون، والمنتجون، والمسوقون).
5. منع الممارسات والأعمال التي من شأنها تعيق المنافسة ومختلف أنواع الاحتكار أي الممارسات الاقتصادية الضارة بالمجتمع والمؤسسات والأفراد.
6. حماية حقوق المستهلك في الاختيار، فالمستهلك يمثل الركن الأساسي في العملية التنافسية من خلال حصوله على المنتجات من البدائل بنوعية وجودة عالية وأسعار معقولة.
7. حماية العملية التجارية للدول /الاقتصاد نظراً لأهميتها ودورها للدولة.
8. تُعدّ المنافسة روح التجارة وهي أداة تحريك الحريات الاقتصادية، لذا بات من الضروري الحد من المنافسة غير المشروعة، وهي مهمة أساسية للدولة من خلال إصدار التشريعات والقوانين لتسهم في تقنين وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
9. يسعى قانون المنافسة ومنع الاحتكار إلى حث المنافسين والمستثمرين في الأسواق والأنشطة على تطوير أدائهم وتقديم أحسن المنتجات وأفضل الخدمات وبأقل الأسعار ويمنح المستهلك حرية أكبر في الاختيار ليصبح المحرك والضابط للسوق.
10. نشر الوعي والثقافة والترويج لمضامين قانون المنافسة ومنع الاحتكار، وحمايتها وتشجيعها، والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتطبيق ما ورد في هذا القانون بموجب صلاحيات مجلس المنافسة (المادة 7 من القانون).

ثالثاً: المعوقات /القيود لتطبيق المنافسة ومنع الاحتكار:

1. لجوء بعض الكيانات الاقتصادية الضخمة إلى ارتكاب ممارسات احتكارية أو اتفاقيات بينها تكون ضارة بالمنافسة، لذا ينبغي حظر أي ممارسات أو اتفاقيات بين المشروعات التجارية من شأنها الإضرار بالمنافسة أو الحد منها أو تقييدها ومن ثم خلق الاحتكار.

2. ظهور مشاريع تجارية متفوقة اقتصادياً تسيطر على السوق بتفوقها الاقتصادي، لتقوم بممارسات ضارة بالمنافسة من خلال الأسعار والتعامل والإنتاج.
3. تقييد المنافسة وإخراجها عن مسارها الطبيعي، يُعدُّ عملاً غير مشروع وسلوكاً مضراً يخّل بأهداف المنافسة الحرة.
4. عدم استطاعة المستهلك من حق الاختيار من بين البدائل سلعية أو خدمية، وعدم حصوله على المعلومات الكافية والدقيقة عن السوق.
5. وجود القيود التي تحول دون إمكانية منح الفرصة للدخول إلى السوق أو اقتصارها على فئات محددة دون أخرى.
6. عدم قدرة جهاز المنافسة ومنع الاحتكار من تنفيذ وتطبيق قوانين وإجراءات تحسين المنافسة ومنع الاحتكار، علماً إن دورها فني ورقابي ومهامها وقائية وعلاجية، بسبب الوضع الأمني والسياسي وعدم الاستقرار.
7. الاتفاقات والممارسات بين المشروعات التجارية مقيدة للمنافسة وتشكّل إخلالاً بالمنافسة وبالتالي تقود إلى الاحتكار.
8. ظهور الممارسات الاحتكارية لدى البعض المتعلقة بالأسعار ليصبح له وضع احتكاري ومسيطر على السوق من خلال تحكّمه بالأسعار وتكون على شكلين هما: التمييز السعري، والآخر التميز الاحتيالي (البيع بأسعار منخفضة).
9. القيود والممارسات بين العملاء المتعلقة بالتعاملات التجارية بين رفض التعامل أو التمييز بالتعامل والقانون خطر التمييز في التعامل أو التمييز بين العملاء.
10. قيود وممارسات متعلقة بالإنتاج، من حيث تحديد كمية السلع والخدمات.
11. القيود والاتفاقيات الاحتكارية المتعلقة بتحديد الأسعار وإعادة البيع أو التواطؤ في المزايدات والمناقصات.
12. القيود والاتفاقيات التي تقوم على تقاسم الأسواق بين المشروعات الاقتصادية والعملاء مما يؤثر على الأسعار والمنافسة ومنع الاحتكار.

المبحث الثالث /دور الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي في تحسين المنافسة ومنع الاحتكار

أولاً: الحوكمة والذكاء الاقتصادي ودورهما في تحسين المنافسة:

1. الذكاء الاقتصادي (المفهوم، الخصائص، الفوائد):

- يُعرفّ الذكاء الاقتصادي، بأنه نظام لجمع وتحليل وبث المعلومات بوسائل بشرية أو تقنية وبطريقة

قانونية والاستفادة منها في القدرة التنافسية واتخاذ القرارات المناسبة وضمان حماية الممتلكات للمؤسسات والدول وتأثيرها في المحيط الداخلي والخارجي.

- منهج الخدمة المؤسسة وتحسين التنافسية واكتشاف الفرص لدعم قرارات واستخدامها للتأثير ومنع الاحتكار.
- المنهج المنظم لخدمة الاستراتيجية للمؤسسات وتحسين التنافسية من خلال الجمع والمعالجة للمعلومات ونشر المعرفة المفيدة واكتشاف الفرص والتحديات التي تساعد في عملية دعم القرارات بأدوات خاصة مع التركيز على الشبكات الداخلية والخارجية للمؤسسة (خلفلاوي، 2019: 207).

أضحى تأثير الحوكمة والذكاء الاقتصادي في جوانب عديدة ومن بينها، الاقتصادية من خلال تأثيره في المجالات الرئيسية واسعة النطاق، في ضوء نظرية التوقعات العقلانية، وفرضية كفاءة، السوق، ونظرية الاحتمالات ليقوم بأداء المهام باستخدام تطبيقات تقنيات الكومبيوتر وخزن المعلومات لزيادة الدقة وتوفير الوقت والجهد وخفض التكاليف وبذلك يكون الذكاء الاقتصادي من اهم الوسائل للذكاء الاقتصادي من خلال التطبيقات التقنية المتطورة وتعدد استخداماتها:

- الذكاء الاقتصادي يستخدم الأداء التكتيكي والاستراتيجي للمعلومات ذات القيمة وهي تُعد أساساً للميزة التنافسية في عملية اتخاذ القرارات.
- مؤشر علاقات قوية مترابطة بين المؤسسات والإدارة المركزية والمحلية والجهات ومراكز الأبحاث من خلال حيازته للمعلومات وتبادلها.
- يمتاز بوجود إدارة قوية وفاعلة تقوم بتنسيق الجهود بين الأطراف العاملة.
- يُشكل جماعات للضغط والتأثير في بيئته الداخلية والخارجية.
- يقوم بدمج المعارف العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية.
- يمتاز بالسرعة في نشر المعلومات وكيفية الحصول عليها بطريقة مشروعة وقانونية.
- يكتشف المخاطر المتوقعة والفرص التي يمكن توفرها.

2. الذكاء الاقتصادي والتنافسية:

بعد ظهور الكومبيوتر وتطوره التسارع وسعت الدول للحصول على المعلومات والمعرفة للممارسة الأعمال من خلال شبكة الإنترنت وبذلك أضحت المنافسة أكثر شدّة واتساعاً، حتى غدت المنافسة المعرفية هي السمة البارزة لتلك المنافسات، وهذه المتغيرات سلّطت الضوء على الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي لمواجهة تلك المتغيرات وتوفير الحماية اللازمة للمؤسسات والمنشأة في ظل اشتداد المنافسة

(Thomas, 2012: 34)

ويسعى الذكاء الاقتصادي باستخدام الحوكمة الرقمية إلى متابعة التطورات التكنولوجية التي تهتم بالبحث العلمي وعن المؤسسات والتحالفات الاستراتيجية وعن الأسواق الجديدة والتهديدات على مستوى المؤسسة والدولة.

إن الذكاء الاقتصادي يوفر المعلومات المفيدة وتحليلها واستخدامها في الوقت المناسب وبالتالي يحقق العامل الأساس للمنافسة، ويحافظ على المؤسسة وحمايتها من التهديدات المتوقعة في بيئة الأعمال لذلك فهو يقدم لها الميزّة التنافسية من خلال تطورها سواء بمنتج جديد أم بتطوير له أو تقليل التكاليف لبقاء أو ديمومة المؤسسة.

ويُعدُّ التفوق المعرفي الأساس في المنافسة بين المؤسسات والدول لأنها أضحت اهم المدخلات في العملية الإنتاجية وتكنولوجيا الإعلام.

تُعدّ السياسة التنافسية من العناصر الأساسية للذكاء الاقتصادي فهو يتعدى المنتج إلى ميدان البحث العلمي لأن توفر معلومات دقيقة وتقنية فائقة (الحوكمة الرقمية) تؤدي إلى سياقات متطورة في العمل وتطوير استراتيجية تنافسية أفضل وفهم أفضل للبيئة التنافسية حالياً ومستقبلاً للحصول على أفضل النتائج (Crains, 2001:56).

ثانياً: الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي ودورهما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً وحيوياً في عملية التنمية والتطور سواء في توفير الفرص للعمل والإنتاج والقيمة للمؤسسة ولاقتصاد الدولة وقد أشرنا إلى الفوائد والتي يقدمها الذكاء الاقتصادي للمؤسسات في الدول، وعلى الرغم من الخصوصية التي تمتاز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التقنية والمعلومات، إلا أن هناك ميزات وسمات خاصة تجعل تطبيق الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمتاز بالمرونة أكثر من المؤسسات الكبيرة، وهذا يعود إلى عوامل عديدة أهمها الآتي: (Keet, 1998: 35)

1. الطبيعة الهيكلية والتنظيمية للمشاريع وسهولة اتخاذ القرار الذي ينحصر غالباً عند صاحب المشروع أو المدير الفني.
2. تعتمد على كثافة العمل نسبياً بالمقارنة مع كثافة رأس المال.
3. سهولة وضع الرؤية الجديدة والمستخدمة أو الفكرة المبتكرة وإيصالها للآخرين.

إنّ الحوكمة والذكاء الاقتصادي يعمل في كل المؤسسات، وليس هناك تأثير لحجم المؤسسة مع الأخذ بنظر الاعتبار الاختلافات في الأنشطة ومدى اعتماد وتطبيق الذكاء الاقتصادي في حين هناك بحوث ودراسات تشير إلى أنّ حجم المشروع يُعدّ عنصراً مؤثراً في القرارات ولاسيما في الأبحاث العلمية، وأنّ المؤسسات الكبيرة وحدها تستفاد من الذكاء الاقتصادي أكثر وذلك يعود إلى قدرتها على تحمّل التكاليف للأبحاث وتنوع زيادة الأعداد من العاملين فيها.

إذاً هناك وجهتي نظر بصدد أهمية ودور الذكاء الاقتصادي في المؤسسات على أساس حجمها، لكن الرأي السائد، أن الذكاء الاقتصادي يعمل في كلا المؤسستين الصغيرة والكبيرة معاً، وبالتأكيد سيكون التباين في طبيعة التكنولوجيا المستخدمة والحوكمة الرقمية وآلية العمل في كلا المؤسستين (العايب صندورة، 2012: 6).

ثالثاً: الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يُعدّ الاستثمار الأجنبي حاجة ملحة وعنصر حيوي لاقتصاديات البلدان النامية والشركات فهو يمثل استثمارات طويلة الأجل لأصول استثمارية وإنتاجية وتتضمن حصة ونصيب سواء بالملكية الجزئية أو الكلية أو المشاركة وحسب الاتفاق ولذلك تسعى الدول والمؤسسات آلة تشريع قوانين جاذبة وميسرة للاستثمارات الأجنبية.

ويمكن أن نشير إلى أهم الأسباب أو الدوافع لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنها الآتي: (السامرائي، 2006: 6)

1. ندرة رؤوس الأموال في الاقتصاديات الوطنية، بسبب الفجوة الادخارية المنخفضة وعدم توفر العملات الأجنبية اللازمة لعمليات الاستثمار.
2. يؤدي لزيادة الطاقات الإنتاجية والقيمة المضافة، ويساهم في تعديل بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات الوطنية، وتوفير فرص العمل الإضافية، ويساعد على تطوير المهارات الإدارية والفنية.
3. يقوم على تحفيز الاستثمارات المحلية من خلال تهيئة الفرص الاستثمارية الجديدة للمؤسسات المحلية أو المساهمة في تقديم البنى التحتية هنا وهناك.
4. يساعد على انتقال التقنيات التكنولوجية المتطورة من خلال استخدامه للنظم والأساليب التخطيطية والتنظيمية والإنتاجية والمعارف الفنية والتقنية والتحديث وفتح خطوط الإنتاج الجديدة.

إنَّ توفر فرص المعلومات واعتماد الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي من الشركات والاقتصاد تعتبر ميزّة تنافسية للشركات الأجنبية الراغبة بالاستثمارات في السوق المحلية قبل أن يحصل عليها الآخرين وهي مهمة أساسية للذكاء الاقتصادي لاستيعاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي يقوم بالاستجابة إلى الاحتياجات وتوفير المعلومات المفيدة التي تسهم في استقطاب تلك الاستثمارات من الشركات والدول وبحسب وضعها

التنافسي وقدراتها المادية والبشرية والتقنية بموجب طبيعة العلاقات الاقتصادية والتعاون المشترك بينهما. (حمداني، 2012: 27)

لذلك فإن وجود الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي يشكل خزيناً معرفياً يساهم في تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال جمع وتحليل المعلومات التي تساعد الشركات أو الدول في عملية اتخاذ القرارات المناسبة الخاصة بعملية الاستثمارات المحلية منها والأجنبية. وفيما يتعلق بالاقتصاد العراقي، فإن هناك فرص استثمارية هائلة ومتنوعة للاستثمارات الأجنبية والعربية، وفي الوقت نفسه هناك عقبات كثيرة وتحديات مزدوجة تتعلق بطبيعة الوضع الإقليمي والأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي وغيرها الكثير.

رابعاً: الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري:

يشكل تكوين رأس المال البشري أحد أبرز العوامل الأساسية في تقدم المؤسسات والدول والتقدم التنموي والعلمي والتقني، لذا يحظى تطوير الاستثمار في رأس المال البشري بأهمية بالغة، وهنا يؤدي التعليم دوراً أساسياً في تحقيق هذا التطور وتحقيق القيمة المضافة في عملية تكوين رأس المال البشري كمخزون للمعرفة والإبداع والابتكار وتوجيه المهارات وتحويلها إلى التطبيقات التكنولوجية الجديدة والتي تقوم بإدارة الموارد البشرية والمادية في الوقت ذاته. (غربي، 2008: 20)

لقد أضحت الاستثمارات في مجالات التعليم التقني وصلتها بجوانب الحياة، مفتاحاً للجودة وتعتمد عليها كل القطاعات الأخرى. وأهميته تفوق التنمية في رأس المال المادي على الرغم من أهميته هو الآخر، لأنه يتطلب رعاية وأعداد وتكاليف باهظة لابدَّ من استثمارها بشكل جيد وفعال، ومعلوم أنَّ التعليم اقتصادياً هو سلعة استهلاكية (منفعة مباشرة) وسلعة استثمارية في الوقت ذاته، نتيجة للآثار الخارجية والتي ترتبط بالدخل وتحسين القدرات الإنتاجية. والتالي تساهم في عملية التنمية والتطور. (عبد السلام، 2008: 18)

إنَّ الاستثمار في رأس المال البشري (غير ملموس) ويصعب قياسه بشكل دقيق ويزداد بالاستعمال ويحقق استفادة في عمليات وأنشطة أخرى، لقد أضحت المعرفة هي المجدد والأساس للنجاحات الاقتصادية والعلمية في الشركات والدول، وأن إدارة المعرفة توفر مستلزمات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من خلال التقنية والبحث العلمي عبر الاستثمارات النوعية في المؤسسات والقطاعات ومنها التعليم العالي. ومما تقدم يتضح أن الاستثمار في رأس المال البشري باعتماد الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي يُعدُّ مخزوناً للمعرفة ويوفر الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على التفاعل الإيجابي للتحقيق بوادر التنمية المستدامة.

خامساً: الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي ودورهما في الحد من الفساد والتهرب الضريبي:

لقد وجدت العديد من الدوائر والمؤسسات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد المالي والإداري وأخرى للرقابة والتدقيق بعد عام 2003 لكن وللأسف انتشرت ظاهرة الفساد في كل المجالات حتى صار العراق في ذيل وآخر قوائم مؤشرات النزاهة لمنظمة الشفافية الدولية، إنَّ آثار الفساد بأشكاله لا تقتصر على استنزاف الموارد المالية، بل تمتد إلى جوهر وعمق القيم والأخلاق والأمانة والنزاهة وحب الوطن وعدم المساوات والغُبن وعدم الاستقرار ويقود إلى التناحر والصراع والقتل والجريمة، (الزبيدي، 2018: 133).

إنّ الوضع الحالي في العراق يجبر الحكومة على تحقيق نوع من الموازنة بين أولويات الموازنة المتناقصة والإنفاق الكبير والمتزايد، وتواجه عجزاً متزايداً في ظل استمرار الفساد والفوضى وعدم المحاسبة الصحيحة للسراق والفاسدين.

كما أنَّ الوضع الحالي والقادم يستلزم الاستعداد لمواجهة تكاليف كبيرة لغرض بسط الأمان والاستقرار وفرض وأنفاذ القانون وفرض إجراءات قد تكون مُربكة وعنيفة وتستلزم تضحيات محسوبة في العديد من المجالات. لذا الأمر يتطلّب تفعيّل وتطبيق إجراءات مكافحة التهرب الضريبي والمنافذ الحدودية وآلية تسوية المنازعات وكيفية الدفع والتسديد وصيغ إعادة الأحوال المسروقة بعد ضبطها والسارقين.

توفر الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي البيئة والأدوات التي تعين على رصد ومتابعة وتعقب وتدقيق البيانات والعقود والمبيعات والسلع وغيرها إلكترونياً وبعيداً عن التلاعب والتزوير والمعاملات الوهمية، كل ذلك من شأنه يفعّل المنافسة ويمنع ويحد من الاحتكار.

سادساً: الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي ودورهما في تنشيط إجراءات جهاز التقييس والسيطرة النوعية:

يُعد جهاز التقييس والسيطرة النوعية واحداً من بين أبرز وأهم الأجهزة التي تُعنى بموضوع مطابقة المواصفات الوطنية والإنتاجية والمنشأ والمتانة والجودة وغيرها للسلع والخدمات سواء المنتجة في الداخل أو المستورد والداخلة عبر المنافذ الحدودية، وعند إجراء الفحص والمطابقة والتشخيص للجودة والنوعية مع المواصفات الأساسية المحددة، ويمثل أداء وعمل جهاز التقييس والسيطرة النوعية الضابط و المتحكم الرئيسي بالمصداقية والإبقاء بالمواصفات والشروط من عدمه، فهو مفتاح وبداية العبور للسلع والمخدمات إذا ما اعتمدت على الأجهزة والبرامج والأساليب وفق البيانات والمعلومات المستندة إلى الحوكمة الرقمية وآليات الذكاء الاقتصادي والتي يجب أن تتميز بالدقة والسرعة والتكاليف المنخفضة وتجاوز الفساد أو التمويه أو الغش.

إنّ الحوكمة الرقمية والذكاء الاقتصادي توفر كل المستلزمات للقيام بهذا النشاط بكل وضوح ومصداقية، وينعكس ذلك على نوعية وجودة السطح والخدمات وبالتالي على أسعارها وينشّط عملية المنافسة بين المنتجات والشركات وصولاً إلى منع الاحتكار.

المبحث الرابع: متطلبات التحوّل وتفعيّل المنافسة ومنع الاحتكار في العراق

أولاً: الحوكمة الرقمية (الإلكترونية): (الأهداف والمؤشرات والتطوير) في العراق:

1. أهداف الحوكمة الرقمية (الإلكترونية) في العراق:

تعتمد الحوكمة الرقمية (الإلكترونية على التقنيات الحديثة واستخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية الإصلاح للقطاع الحكومي والقطاعات الأخرى والتي بدورها توفر البنية التحتية لآلية التحول في الاقتصاد، وقد بذلت الحكومة على مر السنين ومنذ عام 2009 ولحد الآن.

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤدي دوراً أساسياً في تطوير القطاع الحكومي والإدارة الحكومية وتقديم الخدمات، وقد طرحت الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للحوكمة الإلكترونية من (2012 – 2015) وثُبتت مجموعة من الأهداف أهمها: (وزارة العلوم والتكنولوجيا، 18:2013)

أ. تعزيز التفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين ومشاركة منظمات المجتمع المدني في الشؤون العامة.

ب. دعم ونشر الخدمات الجديدة والمقدمة من الحكومة الإلكترونية في المحافظات وسهولة وصولها للمواطنين لتعزيز تكافؤ الفرص.

ت. توسيع القدرات والاستجابة للمؤسسات الحكومية من خلال استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض تحقيق الحكم الرشيد.

ث. المساهمة في تطوير البنية المواتية للنمو الاقتصادي السليم.

ج. تعزيز التنمية لمجتمع يقوم على المعرفة ويساهم في ردم الفجوة الرقمية وتوحيد المعلومات.

وهذه الأهداف تساهم في آلية التحول في الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة.

2. مؤشرات الحوكمة الرقمية (الإلكترونية) في العراق:

سيتم اعتماد مؤشرات الأمم المتحدة للحوكمة الإلكترونية في العراق بالقياس السنوي لخدمات الحوكمة الإلكترونية لمجموعة من الدول (193) دولة واعتباراً من عام 2008 وتجري كل سنتين ومن بينها العراق (64 :UN, 2014) وتعتمد على ثلاثة مؤشرات أساسية، وكل واحد يتفرع إلى عناصر.

أ. مؤشر الخدمات الإلكترونية (OSI)، أي النطاق وجودة الخدمات الإلكترونية وعناصره:
- خدمات المعلومات الأساسية.
- خدمات المعلومات المتقدمة.
- خدمات المعاملات.
- الخدمات التفاعلية.

ب. مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII) أي الوضع التنموي للبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية وعناصرها:
- عدد المشتركين في الهاتف الثابت.
- عدد المشتركين في الهاتف النقال.
- عدد المشتركين في الإنترنت.
- عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض الثابتة واللاسلكية.

ت. مؤشر رأس المال البشري: (HCI) أي رأس المال البشري الأساسي عناصره:
- محو الأمية للكبار.
- معدل الالتحاق بالتعليم.
- سنوات التعليم المتوقعة.
- متوسط سنوات التعليم.

ث. مؤشر المشاركة الإلكترونية:
- المعلومات الإلكترونية /الاستشارات الإلكترونية /صناعة القرار الإلكتروني.

ج. مؤشرات الأمم المتحدة للحوكمة الإلكترونية في العراق.

ح. مؤشر تنمية الحوكمة الإلكترونية (EDGI): كان العراق ضمن النطاق الوسط للمؤشر (0.25 – 0.5)، وصنفه العراق ضمن بلدان غرب آسيا.

خ. مؤشر المشاركة الإلكترونية، تذبذب المؤشر بين الصفر والواحد كانت قيمة المؤشر قريبة من (0.4) وتضع العراق ضمن النطاق المتوسط للمؤشر (0.26 – 0.5).

3. تطوير وتفعيّل الحوكمة الرقمية (الإلكترونية) في العراق:

تؤدي الحوكمة الإلكترونية حالياً في العراق وظيفة محددة من وظائفها الأساسية ألا وهي وظيفة تقديم الخدمات للمواطنين، وباتت تسمى حوكمة المواطن الإلكترونية وبالتأكيد هذه الخدمات مهمة، لكن يجب ألا ينحصر دورها في تقديم الخدمات فقط، وإنما أن تضع رؤية مستقبلية لتطوير آلية عمل الحوكمة الإلكترونية في القانون

لتؤدي مهمات وخدمات أخرى وهذا ما تؤكد عليه الأمم المتحدة – الحوكمة الإلكترونية لدعم التنمية المستدامة وهذا هو التوجه العالمي لدعم التنمية المستدامة (UN, 2010, 57).

وفي ظل التطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي واشتداد المنافسة المعرفية لتساهم في التنمية من خلال تواصلها وتفاعلها مع القطاعات الأخرى وشبكات الاتصالات وكذلك فإن الخدمات التي تقدمها الحوكمة الإلكترونية لم ترتق في مجالات أخرى كان من الممكن أن تحقق وتخلّق موارد مالية عالية (الاستثمار في التعليم، والتكنولوجيا والاتصالات والسياحة والنقل).

ثانياً: تطوير القطاعات الفاعلة (القيادية) في الاقتصاد العراقي:

إنّ اعتماد الحوكمة الرقمية (الإلكترونية) من أجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة يمكن أن يتم ذلك من خلال اعتمادها على ركيزتين أساسيتين هما:

- **الأول:** الحوكمة الإلكترونية الرقمية تُعزز الثقة بين العاملين والحوكمة، التي تركز على معالجة الفساد والإفصاح والشفافية، وإنفاذ القانون دون مواربة ومحسوبيات وتدخلات، والمشاركة الجماهيرية والمساءلة وإرساء الحكم الرشيد.
- **الثاني:** القطاعات الفاعلة، تركيز الدراسات على أن من بين القطاعات الفاعلة التي تسهم في آلية التحول في الاقتصاد وفي عملية التنمية المستدامة هي الشراكة بين القطاعين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات والاستثمار الأجنبي مع القطاع السياحي والصناعي الريادي، من خلال التشابك والتفاعل فيما بينها كوحدة معلومات وجهد مشترك.

  - الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتفعيّل دور القطاع الخاص.
  - تفعيّل عمل الغرف التجارية والصناعية والدعم والقروض المصرفية لها.
  - تهيئة البنية التنموية اللازمة.

ثالثاً: تطوير وتحديث دور التعليم العالي والبحث العلمي:

تتجلى أهمية ودور التعليم العالي والبحث العلمي من خلال قدراته وإمكانياته في تهيئة وتوفير الكوادر والطاقات المؤهلة والقادرة على حكم عمليات التنمية، وتحقيق التقدم المعرفي فهي معركة العلم والمعرفة والمبدعة والمبتكرة صانعة التخطيط والبرامج والتفكير والرؤى الاستراتيجية وتساهم في تطوير آليات عمل الحوكمة الإلكترونية وتأهيل وتدريب الموارد البشرية لرفع الكفاءة في العمل والإدارة والتخطيط والتغذية سوق العمل لما يحتاجه من كفاءات وكوادر بشرية والقدرات التقنية وتسهم الاستثمارات والخبرات والحلول والمعالجات

للتهيئة للتحول نحو الحوكمة الرقمية وتوسيع الاستثمار، وفي التعليم العالي والشراكة مع القطاعات المنتجة والجامعات، ومع المراكز البحثية والمنتجات لخدمة المجتمع، ضمن أنشطة الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة.

رابعاً: التركيز على وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن للحوكمة الرقمية الإلكترونية التواصل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحفيزها على تطوير وتنشيط الإنتاج، والتوسع في خفض التكاليف والبطالة وخلق فرص العمل في تلك المؤسسات أو إنشاء مؤسسات جديدة وخطوط إنتاج فاعلة والحرص على أن تكون المنتجات الجديدة بالنوعية الجيدة والجودة اللازمة مستفيدة من خدمات الحوكمة الإلكترونية، وتسهيل تسويق المنتجات عبر شبكات التواصل والإعلان والترويج لتسهم في زيادة الموارد وفي تنمية الاقتصاد الوطني.

خامساً: زيادة القدرة التنافسية ومنع الاحتكار:

حينما تهتم وتركز الحكومة الإلكترونية على تقديم الخدمات للمواطنين، يمكنها أيضاً أن تتواصل عبر شبكة الإنترنت مع المؤسسات والأنشطة الاقتصادية، لأن من شأن ذلك يعود من المنافسة بين المؤسسات ذاتها وبينها وبين المؤسسات الحكومية فيما يطمح من تحسين النوعية ورفع الكفاءة للعاملين، وزيادة كمية الإنتاج وتقليل الكلفة، وأن زيادة القدرة التنافسية ستؤدي حتماً إلى تحسين النوعية للسلع المنتجة وتلبي احتياجات المواطنين، والتطور القطاع للمؤسسات، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية والنهوض بالواقع الاقتصادي.

سادساً: تهيئة وتوفير المناخ الاستثماري لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تُشكل البيئة الاستثمارية أو المناخ الاستثماري الملاذ والحاضنة، والمستقبل للاستثمارات الأجنبية، ولغرض توفير وتهيئة هذه البيئة الإيجابية لابدَّ من توفر مجموعة من العوامل والمستلزمات والإجراءات والقوانين وتكمن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد العراقي من خلال ركيزتين أساسيتين:

- **الأول**: حاجة الاقتصاد العراقي بالموارد الأجنبية نظراً لحالة الشحة في موارده المالية، لأسباب متعددة سواء ما يتعلق بانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية واعتماده عليه، أو الإفراط في الإنفاق التشغيلي المتنامي سنويا ليشكّل معضلة على الحكومة والميزانية.
- **الثاني**: الامتيازات وما تحققه هذه الاستثمارات الأجنبية من تسهيلات وتكنولوجيا وخبرات.

إن استخدام الحوكمة الرقمية وتوفر الفرص للتواصل مع الشركات والدول لجذب الاستثمارات والاستفادة بما يتوافق دخولها من كوادر وتقنية وخبرات عملية وفنية وتحقق قيمة مضافة إن ذلك يتطلب تهيئة المناخات

الملائمة الجاذبة والاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والتشريعات القانونية، وكذلك تساهم الاستثمارات الأجنبية في تحفيز الاستثمارات المحلية ودعمها والاستفادة من خبراتها ومشاركتها في بعض الأعمال والمشاريع وتساهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة.

سابعاً: ضرورة التوجه نحو الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة:

في ظل التطورات المعاصرة والمتسارعة في الأساليب والنظريات التنموية، قد عجزت عن مواكبة مسار التطور والتقدم وفشلت الكثير من الدول في تحقيق تقدمها وتنميتها ومن بينها الاقتصاد العراقي وفي ظل عصر المعلومات والاتصالات لذا لابدَّ من التفكير الجلي، واتخاذ القرار لاستكمال وضع الرؤى الحاسمة لرفع آلية مناسبه ومتدرجة للنهوض بواقع البنى والمستلزمات للتحول صوب الاقتصاد المعرفي هذا هو توجه وتفكير العالم والتقارير تشير إلى توقعات الاقتصاد الكلي على المدى الطويل (EIU) والتي تعتمد على استخدام المعلومات والمعرفة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لـ(82) دولة سجلت معدلات نمو اقتصادي متطور ومتصاعد.

إذاً أمام الاقتصاد العراقي الفرصة السانحة للاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال التنموي المعرفي لتهيئة مستلزمات التجول نحو الاقتصاد المعرفي والسعي لتبني مشروع الذكاء الاقتصادي والاصطناعي، وهما من أهم تطبيقات الاقتصاد المعرفي وهنا يستلزم الأمر التركيز على:

- الاستثمار في رأس المال البشري، فهو الذي يمهد أساس التحول نحو الاقتصاد المعرفي.
- الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعد البنية التحتية للاقتصاد المعرفي.
- الاستثمار في الذكاء الاقتصادي والاصطناعي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. مع تسارع التحول الرقمي تُصبح المعلومات والبيانات قوة وفي ضوء ذلك يمكن للشركات والمؤسسات إعادة صياغة وترتيب استراتيجياتها، فإن الذكاء الاصطناعي يقدم حلول مبتكرة لمعالجات تسهم في التغيير للأفضل وبناء فرص لمواكبة العصر الرقمي، وبالتالي تستطيع أن تقول كيف نصنع مستقبلنا اليوم.
2. تؤدي الحوكمة الرقمية والتكنولوجيا المالية دوراً محورياً في تحقيق أهداف الألفية الـ 21 -أهداف التنمية المستدامة، وفي تعزيز الجهود الدولية لتحقيق هذه الأهداف والاستفادة من التجارب والبرامج الناجمة في الحوكمة والتحول نحو الاقتصاد المعرفي والذكاء الاقتصادي.

3. على الرغم من أنّ التقديرات تشير إلى ارتفاع التكاليف الإضافية للتحول، إلا إن وفورات التكلفة الناجمة عن التحول ستفوق هذه التكاليف كثيراً، لذا يتطلب الأمر اتخاذ حزمة واسعة من الإجراءات وتحمل تكاليف وبموجب الأولويات الوطنية والتنسيق والتكامل بين القطاعات والأجهزة وأن تنسجم مع بعضها، لتحقيق عملية التحول والتنمية المستدامة لمجتمعاتنا المعاصرة وللأجيال القادمة.
4. أثبتت التكنولوجيا المالية (Fin tech) والحوكمة الرقمية وبرامج الذكاء الاقتصادي أنها عنصر حاسم في تطوير منظومة التمويل المستدام، إذ تساعد في تحسين كفاءة العمليات المالية وخفض التكاليف وتوسيع نطاق الوصول إلى المنتجات المستدامة وتحليل البيانات وتعزيز إدارة المخاطر والتقسيمات الدقيقة للمشاريع. وزيادة فرص نجاح الاستثمارات وعززت تقنية (البلوكتشين) من الشفافية والمصداقية في تتبع المعاملات وقللت من فرص التلاعب بالمعلومات والبيانات المالية.
5. تُعدّ الحوكمة الرقمية، والابتكار التكنولوجي والذكاء الاصطناعي من الوسائل الرئيسية التي تُسرّع مسار التحول التنموي والتقني وفي القطاع المالي (التمويل) وفي التعليم (الاستثمار البشري)، إذ تؤدي التقنيات الحديثة دوراً محورياً في تطوير حلول مالية مستدامة تعزز من قدرات والمؤسسات والشركات لضمان الثقة وإمكانية تتبع التدفقات لتحقيق التحول والتنمية المستدامة.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة أن نُعزز مساهمة الحوكمة الرقمية وتكنولوجيا المالية والذكاء الاقتصادي في التحول وتحسين المنافسة ومنع الاحتكار، ومن خلال الآليات والأبواب الآتية:
   - حُسن تطبيق مواد وإجراءات قانون المنافسة ومنع الاحتكار في العراق.
   - تعزيز الشمول المالي والقضاء على الفقر باعتماد آليات الحوكمة الرقمية.
   - تمكين المرأة -تمكين المساواة بين الجنسين /مهنياً وفنياً.
   - دعم الاستثمار في الطاقات المتجددة -التطبيقية والمستدامة وبأسعار معقولة.
   - تعزيز مرتكزات التنمية المستدامة وفرص العمل والدخول.
   - تحفيز الابتكار والإبداع ودعم المبادرات والبحث العلمي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
   - دعم وتعزيز الاستثمارات القائدة والمشاريع المحورية.
   - تعزيز الشراكة العالمية، ومنظمات ودول التحقيق برامج التحول وأهداف التنمية المستدامة.
2. تعزيز الابتكار والشمولية والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص (الإدارة المشتركة المجتمعية) لضمان تحقيق أقصى استفادة من إمكانياته في دعم التحول الرقمي والتحول إلى الاقتصاد المعرفي وصولاً إلى التنمية المستدامة.

3. ضرورة التأكيد على دعم الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة واستخدام معطيات الحوكمة الرقمية وبرامج الذكاء الاصطناعي لتحليل وإدارة المخاطر واستخدام التحليلات التنبؤية لتقييم استدامة الاستثمارات والمشاريع المستدامة.
4. ضرورة تنشيط وتفعيّل جهاز التقييس والسيطرة النوعية لكي يأخذ دوره الكامل والحاسم في رصد ومتابعة جودة ومطابقة السلع والخدمات والمنتجات التي تدخل العراق عبر المنافذ، والمشاريع والصناعات المحلية فهي جوهرية لضمان المنافسة ومنع الاحتكار والتلاعب بالجودة والأسعار.
5. التأكيد على نشر الوعي والثقافة المجتمعية والمهنية بأهمية اعتماد السلوكيات والممارسات الإيجابية وتجاوز السلبيات، لضمان روح المنافسة السليمة ومنع اعتماد وسائل الاحتكار وصولاً لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
6. ضرورة التركيز على الأمور الآتية:

- رعاية الابتكار على نطاق المنظومة ليكون مدخل بديهي لكل المؤسسات.
- ملائمة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارات مع عملية التحول نحو الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة.
- ضمان التوزيع المنصف لتكاليف التحول ومنافعه (عملية تعاونية).
- التأكيد على مكافحة الفساد بقوة والتهرب الضريبي وتطبيق معايير الجودة.

المصادر والمراجع

1. مركز المشروعات الدولية الخاصة: دليل تأسيس أساليب حوكمة الشركات في الاقتصادات النامية والصاعدة والمتحولة، مارس 2020.
2. د. موفق أحمد السيدية، م. م سجى فتحي: الحوكمة العقلانية المصرفية، جامعة تكريت، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (4)، العدد (10)، 2018.
3. كريم عادل عبيد، استراتيجيات الحوكمة الرقمية وتطبيقاتها، دار الوليد للنشر والتوزيع والبرمجيات، الطبعة الأولى، 2023.
4. مركز المشروعات الدولية الخاصة: الإصلاح الاقتصادي اليوم من النشرات الدورية للمركز، أعداد متفرقة، 2019-2021.
5. د. علي عبد الهادي، التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الأدوات المصرفية المستدامة جامعة الأنبار، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، 2023.

6. د. أحمد عمر الراوي، الإمكانيات المتاحة لتحقيق التنمية بالعراق في ضوء أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، بحث منشور، 2024، كلية المنصور الجامعة.
7. د. محمد نصر محمد: الحماية الدولية والجنائية من المنافسة التجارية غير المشروعة والاحتكار، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1، الجيزة، مصر، 2016.
8. د. كامل علاوي، مبادئ علم الاقتصاد، 2011، الطبعة الثالثة.
9. شمس حيتات خلفلاوي، الذكاء الاقتصادي لتسيير المؤسسات الحديثة، جامعة عنابة، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، العدد (10) مارس، 2013.
10. د. محمد حمداني: أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجلب الاستثمارات الأجنبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثاني، 2012.
11. د. كمال البصري: الاستثمار في العراق وأطروحة القانون المقترح، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، العدد الثالث، 2006.
12. صندورة العايب: الذكاء الاقتصادي وآلية دعم المقاولين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة منتوري، قسنطية، كلية العلوم الاقتصادية، 2012.
13. عبد الرحمن عبد السلام: التعليم الإلكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة، جامعة البحرين، كلية التربية والمؤتمر الأول، مركز التعليم الإلكتروني، نيسان، 2006.
14. د. صباح غربي: الاستثمار في التعليم ونظرياته، مجلة كلية الآداب، والعلوم الإنسانية جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد الثالث، 2008.
15. محسن حسن المعموري، آليات الانتقال بالاقتصاد العراقي إلى الاقتصاد الحر، جامعة ديالى، كلية الإدارة والاقتصاد، 2023.
16. د. محمد نعمة الزبيدي: الذكاء الاقتصادي المدخل لحديث الاقتصاد المعرفي، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2018.
17. Charks A. Thomas, economic intelligence and the republic of India asaglibal economic power, master American public university system west Virginia, 2012, p.34.
18. Fleisher craigs, An introduction to the management and practice completive intelligence (CL) chap 1, of the monograph competitive Qua-un West prot. C.T 2001. P.56.
19. Hittm, keets B. Bemancr, navigating in the new competitivel and scope: Building strategic flexibility of management executive Vol, 12, 1998. P.34-35.
20. UN, United Nations, UNE government survey 2014.